المسؤولية الجنائية للقوات الأمنية في إدارة الأزمات

The Criminal Responsibility of Security Forces in Crisis Management

المشاور القانوني
شيماء مهدي صالح
محاضرة في معهد التدريب النسوي
ghzal3706@gmail.com

Legal Consultant
Shaimaa Mahdi Saleh
Lecturer at the Women's Training Institute
ghzal3706@gmail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المستخلص

ان التعامل مع الأزمات والكوارث يتطلب اتخاذ خيارات وتعاون بين مختلف الاطراف المعنية ولا تقتصر إدارة الأزمات على الاجراءات الخارجية فحسب وإنما تعتمد أيضاً على التنسيق الداخلي وخاصة أقسام الموارد البشرية التي تعنى بالموظفين وتضمن سير العمل بشكل طبيعي خلال الأزمة كذلك الحال مع قسم العلاقات والاعلام الذي يتولى مسؤولية الرسالة حيث يدافع عن صورة المؤسسة ويضمن فهم الرسالة جيدا وإيصالها إلى الجمهور بشكل جيد .

إن مواجهة التحديات والثبات في الأوقات الصعبة لاحتواء الأزمات أمر يجب تعلمه من قبل كل مؤسسة مع مرور الوقت ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال التنبه الدائم للتهديدات المحتملة ووضع خطة عامة من قبل القوات الأمنية تبرز فيها دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع الأزمة من حيث شدتها وقوتها وتأثيرها مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة التدخل السريع لاحتواء الأزمات بكل أنواعها.

أن القوات الأمنية لها دور فاعل في إدارة الأزمات خصوصاً في حالة تدهور الأوضاع وأن كانت هذه الأوضاع والحالات مما تنطوي على قدر محدود من الخطورة حيث أن القوات الأمنية هي التي تقوم بتوفير المحيط الأمني الأساسي اللازم توافره لأطلاق ما لديها من المبادرات وعلى نطاق واسع لأنها تمتلك من القدرات والمهارات التي تمكنها من السيطرة على الوضع والتعامل معه بأقصى سرعة ممكنة وعلى وجه التنظيم والانضباط إضافة إلى ما تملكه من مراكز الاستشعار عن بعد وما لديها من أنظمة التحكم والمراقبة التي تمكنها من التنبؤ بوقوع الأزمات او تطورها بعد وقوعها أو إمكان حدوثها مرة أخرى. ولقد أثبتت مواجهة الكوارث والأزمات من قبل الأجهزة الأمنية مدى فاعلية ودور القوات الأمنية حيث تقوم هذه القوات باتخاذ ما يلزم من

إجراءات لتنفيذ دورها في إدارة الأزمات وفقا لما تصـــدره القيادات العســـكرية من قرارات حيث يضـمن ذلك التبادل السـريع للمعلومات والقيام بالتحضـيرات اللازمة المتضـمنة خطط لاسـتخدام القوات في مهام مختلفة في ضـــوء ما تملكه من قدرات وامكانات متاحة، أن مســـؤولية القوات الأمنية الجنائية عن الأخطاء المهنيةٌ ســـواء العمدية وغير العمدية في حالة أدارتها للأزمات والكوارث له أهمية في الواقع العملي بسـبب كثرة الأزمات التي تتعرض لها والتي هي من صـميم عملها والتي تسـتدعي منها تظافر الجهود لاحتواء الأزمات حيث تسـتخدم هذه القوات آلية عمل مناسـبة وضـرورية وذلك بالتعاون والتنسـيق مع الأجهزة المعنية في الدولة وفقاً لخطة موضـوعة مسـبقاً يجري التنسـيق والتفاهم وإجراء التجارب لتنفيذها لضـمان فاعلية وانسـجام كافة الأجهزة المشاركة في إدارة الأزمة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات، القوات الأمنية، المسؤولية الجنائية.

Abstract

Dealing with crises and disasters requires making choices and fostering cooperation among the various concerned parties. Crisis management is not limited to external measures only; it also relies on internal coordination, particularly within human resources departments that focus on employees and ensure the smooth continuation of work during a crisis. The same applies to the public relations and media departments, which are responsible for the organization's message — defending its image and ensuring that the message is well understood and effectively delivered to the public.

Facing challenges and maintaining stability during difficult times to contain crises is something that every institution must learn over time. This can be achieved through constant awareness of potential threats and the development of a general plan by the security forces, which highlights the role of security agencies in dealing with crises according to their severity, intensity, and impact, while considering the necessity of rapid intervention to contain all types of crises.

Security forces play an active role in crisis management, especially when situations deteriorate, even if these situations involve a limited degree of danger. The security forces are responsible for providing the essential secure environment necessary to launch their initiatives on a wide scale, as they possess the capabilities and skills that enable them to control the situation and handle it as quickly and efficiently as possible, with a high degree of organization and discipline. In addition, they possess remote sensing centers and control and monitoring systems that enable them to predict crises, detect their development after occurrence, or anticipate their recurrence.

The experience of confronting disasters and crises has demonstrated the effectiveness and significant role of the security forces, as these forces take the necessary measures to carry out their role in crisis management according to the decisions issued by military leadership. This ensures the rapid exchange of information and the necessary preparations, including plans for deploying forces in different missions, in light of their available capacities and resources.

The criminal responsibility of security forces for professional errors, whether intentional or unintentional, during the management of crises and disasters is of great importance in practice due to the frequency of crises they face as part of their core duties. These situations require concerted efforts to contain crises through the use of appropriate and essential operational mechanisms, in cooperation and coordination with the relevant state agencies, according to a pre-established plan. Coordination, understanding, and practical exercises are conducted to ensure the effectiveness and harmony of all entities participating in crisis management.

Keywords: Crisis Management – Security Forces – Criminal Responsibility.

المقدمة

بات الافراد يعيشــون اليوم في عصــر تكثر فيه الأزمات بســبب ضــرورات الحياة ومتغيراتها والانفتاح على العالم والتركيز على نظام الجودة ومواجهة الظروف المختلفة والطارئة في الوقت بنفسه وعليه لم يكن امام موظفي ومديري المؤسسات الامنية المعاصرة الا أن يفكروا ويتصرفوا بشكل استراتيجي ولم يعد يفي بالغرض أن يتخذ صناع القرار قراراتهم من خلال مؤسسات تقليدية أو أن يعتمدوا على منهج بسيط للاحداث التي تواجههم.

فيجب أن يتوافر لدى هؤلاء رؤية الاســتطلاع للأحداث المســتقبلية عند تحديد أهدافهم ووضــع ســياســاتهم لصــياغة القرارات في التعامل مع الأزمات والكوارث بأقل الخســائر الممكنة حيث إن ارتفاع مســتوى الخطورة في صــنع القرار وضــخامة تكلفة الخاطئة منها مع ما يرافقها من زيادة حدة المنافســة ووجود التطور التكنولوجي الهائل أدى إلى نمو الاتجاه لدى المؤســســات الأمنية بكافة أنواعها ومجالاتها وحجمها في تبني منهج التفكير بالطرق الإيجابية لإدارة الأزمات لتنمية امكانياتها الذاتية ولأجل الحفاظ على ما تملكه من قدرات في ظل ظروف بيئية متغيرة على الدوام تمكنها من مواجهة الأزمات الأمنية في المجتمع حيث أن الأزمات التي تواجه المؤسسات الأمنية كثيرة ومعقدة.

أن الأزمة الأمنية تعد من أخطر أنواع الأزمات التي تعصـــف بالبلاد وحدوثها له من الخطورة أشــد وطأة من الازمة نفســها ذلك لأن أســبابها ونتائجها الأمنية ترتبط بالجوانب الســياســية والاقتصــادية والاجتماعية يتبع ذلك انتقال أثرها من الأمن إلى الجوانب الأخرى فإذا ساد التدهور الوضع الأمني لأي دولة وما يلحقه من مشاكل أمنية ناتجة عنه فإن ذلك من أولويات المواضيع وبأعلى المستويات ليس فقط للدولة المعنية وإنما يمتد على النطاق الإقليمي أو العالمي.

فإذا فقد الفرد الشعور بالأمان نتيجة الانكشاف الأمني فقد الثقة بمن يوفر الأمن وبسبب الارتباط الوثيق بين الفرد والأمن والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبح من الضروري الكشف عن أسباب حدوث الأزمة الأمنية بصورة دقيقة مما يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة لوضع الحلول المناسبة لها.

أولاً / أهمية البحث

أن موضوع الدراسة له أهمية قصوى في تسليط الضوء على دور الأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات وإبراز دورها في كشف مسببات تلك الأزمات وطرق التعامل معها من الناحية الأمنية من خلال المواقف المتعلقة بتشكيل فرق لاحتواء الأزمات المتمثلة بمعالجتها وتغطيتها بالتدخل السريع لاحتواها بشتى أنواعها الذي له أثر كبير في تقليل أضرارها وأثارها وكشف أنماط مختلفة من التعامل مع الأزمات.

ثانياً/ هدف البحث

أن إدارة الأزمات بشكل عام والأزمة الأمنية بشكل خاص يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات في جميع مراحلها أي قبل أو أثناء أو بعد انتهائها منها الوقوف على الأسباب والدوافع والمؤشرات الدالة على حدوثها لاتخاذ ما يتطلب من خطط واحتياطات لإدارتها ونجد غالباً ما يُتبع الأسلوب العلمي لمواجهتها واحتوائها وذلك بدراسة الجوانب المتعلقة بالأزمة لأجل أخذ القرارات الحاسمة لمعالجتها .

كما تهدف إدارة الأزمات إلى كيفية إعداد وصياغة السيناريوهات عند التعامل مع الأزمة الأمنية من أجل تغطيتها بالشكل الأمثل والخروج بأفضل النتائج والاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات ومواجهة مختلف التهديدات.

ثالثاً/ مشكلة البحث

إن مسألة إدارة الأزمات من قبل القوات الأمنية من المهام المعقدة والمتشابكة بسبب اتساع نطاق الأحداث وتسلسلها بشكل سريع وبصورة مذهلة على كافة الأصعدة وبكل المستويات مما يحتم على صناع القرار التفكير في عدة محاور وخصوصاً الأزمات التي تمس أمن البلد فلا بد من اتخاذ نوع حاسم من القرارات في لحظات حرجة تستدعي جاهزية عالية وقدرات على التعامل مع الضغوط النفسية كما أن تسارع ظهور أنواع متعددة من الأزمات منها البيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها أستدعى الاهتمام بإدارتها وبأعلى درجة من الجاهزية عليه فإن المشكلة لا تكمن في حدوث الأزمات بل في ردود أفعال القوات الأمنية وقادتها واتجاهها وكيفية التعامل معها وإدارتها لها.

رابعاً/ منهجية البحث

من مقتضيات البحث والدراسة ان يتم معالجة الموضوع بالطرق والمناهج المعتمدة لها لذا أتبعنا في البحث المنهج الاستقرائي في تتبع المعاني والصور المرتبطة بعمل وتنفيذ العمليات الامنية من قبل الأجهزة الأمنية عند إدارتها للأزمات.

خامساً/ خطة البحث

قسمت دراسة البحث إلى مطلبين يبحث المطلب الأول منها ماهية إدارة الأزمات من خلال ثلاثة فروع :الأول منها يختص بالتعريف بإدارة الأزمات والثاني يبحث في أسباب نشوئها والثالث مخصصاً للبحث في خطوات إدارتها أما المطلب الثاني فيتناول في طياته البحث في المسؤولية الجنائية المترتبة على القوات الأمنية أيضاً قُسم إلى ثلاثة فروع الأول يبحث مسؤولية القوات

الأمنية في الحفاظ على الأمن والنظام العام والثاني يبحث في مسـؤوليتهم عن انتهاكات القانون عند إدارة الأزمات والثالث خُصص لعرض بعض نماذج الأزمات تعرض لها العراق.

وأخيراً سـتتوج هذه الدراسـة بخاتمة تشـمل أهم النتائج التي تم التوصـل اليها مع المقترحات التي نرى أنها جديرة باهتمام الباحثين من ذوي الشأن.

ومن الله التوفيق والسداد

المطلب الاول

ماهية إدارة الأزمات

لأجل معرفة ماهية أي شي لا بد من بيان عناصره والعوامل المؤثرة فيه من حيث إدراج تعريف وافٍ وكافٍ من الناحية اللغوية والاصـطلاحية عليه سـنبحث في هذا المطلب ثلاثة أفرع الاول منها التعريف بإدارة الأزمات والفرع الثاني اسـباب نشـوء الأزمات اما الفرع الثالث خطوات إدارة الأزمات.

الفرع الأول

التعريف بإدارة الأزمات

سنبحث في هذا الفرع التعريف بإدارة الأزمات اللغوي منها والاصطلاحي.

أولا: التعريف اللغوي لإدارة الأزمات: أشارت القواميس العربية إلى أن الأزمة تعني الشدة والقحط ويقال أزم علينا الدهر بمعنى أشـتد وقل خيره، كما تعني لغوياً بأنها نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال كما قيل عنها أنها وضـع أو فترة حرجة وخطرة مما يدل على أنها حالة علمية وتطورية يحدث فيها خلل بالتوازن (السهيلي،٢٠١٩: ٥٨٢).

ثانياً: التعريف الاصـــطلاحي لإدارة الأزمات: لم نعثر على تعريف لإدارة الأزمات في القانون العراقي .

ثالثاً: التعريف الفقهي لإدارة الأزمات: عرف الفقه الأزمة بأنها لحظة حاسـمة لها تعلق بمصـير المؤسسـة كما لها صـعوبة حادة أمام صـناع القرار تجعلهم في حيرة شـديدة فيتخذون قراراً ضـمن دائرة من عدم التأكد وقصـر المعرفة أو خلط الأسـباب بالنتائج مما يؤدي إلى تداعٍ متلاحق يزيد الغموض في تطورات تنجم عن الأزمة (جاد الله،٢٠١٠: ٦).

أما إدارة الأزمات فقد عرفت بأنها "تطبيق الأستراتيجيات المصممة لمساعدة منظمة حدث فيها حدث سـلبي وبشـكل مفاجئ نتيجة لحدث لا يمكن التنبؤ به أو كنتيجة غير متوقعة من بعض الأحداث التي كانت تشـكل خطراً محتملاً مما يسـتدعي أن تؤخذ القرارات بسـرعة للحد من الأضـرار التي لحقت بالمنظمة مع تحديد شـخص ليكون مديراً للأزمة في حال حدوثها" (جعفر،٢٠١٧: ٣٠١).

وعليه يمكن تعريف إدارة الأزمات في المؤسـسـات الأمنية بأنها: عملية الاسـتعداد والتأهب للمواجهة والتغلب على المواقف غير المتوقعة التي تؤثر على المؤسـسـة الأمنية وسـمعتها مبني على التعاون من قبل جميع العاملين فيها.

الفرع الثاني

أسباب نشوء الأزمات

تعد وزارة الداخلية من أهم المؤسسات الأمنية المسؤولة عن احتواء الأزمات وإدارتها وأن من أهم أسباب نشوء الأزمات هو نقص الوعي الأمني للمواطن تجاه عمل الشرطي ومهامه ووظيفته عند حدوث الأزمة الأمنية (الحربي،١٩٩٩ :٤١).

لذا تعددت أسباب الأزمات فقد تكون داخلية أو خارجية.

أولا: الأسباب الداخلية تتمثل بغياب التنسيق ما بين الأجهزة الأمنية مما يفضي إلى نشوء الأزمات ويمكن تلخيصها بما يأتي:

أ_ سوء الفهم بسبب نقص المعلومات والتسرع في اتخاذ القرارات.

ب_ سوء الإدراك.

ج_ سوء التقييم أو التقدير بما فيها سوء تقدير قوة الطرف الأخر.

د–عشوائية الإدارة.

هـ_ التسلط واستعراض القوة.

ي_ اليأس والانهزامية.

ز_ العجز عن احتواء الأزمات الأمنية من قبل الأجهزة الأمنية (المصري،٢٠٠٥: ١٢).

ثانياً: الأسباب الخارجية فتتمثل بما يأتي:

أ_ الإشاعات المغرضة فالإشاعة عبارة عن خبر مبالغ فيه أو بعيد عن الصحة تنشر بين الناس لها التأثير في سلوك الأجهزة الأمنية أو قياداتهم بطريقة خاطئة يؤدي إلى انفجار الأزمة.

ب_ أخطاء البشر حيث تتسبب في نشوء الأزمات مثل الحرائق المتعمدة والانفجارات وغيرها.

ج_ تعارض الأهداف حيث أن عدم مشاركة الأطراف المعنية في القوات الأمنية يؤدي إلى تعارض أهداف صناع القرار فتكون المؤسسة الأمنية موطناً لكثرة الأزمات (السهيلي،٢٠١٩: ٥٩١).

وترى الباحثة أن نشوء الأزمات للقوات الأمنية لها عدة أسباب منها ضعف التخطيط والقيود الإدارية والتدخلات الخارجية وعدم كفاية الموارد والفساد والتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث

خطوات إدارة الأزمات

قد تظهر الأزمات فجأة بشكل غير متوقع مما يتطلب من القوات الامنية استجابة فعالة وسريعة وان تملك الاجهزة الامنية القدرة على إدارة الأزمات ومعالجتها حماية للأرواح والممتلكات ذلك لإن الازمة تعد موقف يجمع بين المفاجأة والخطر (فهمي،٢٠٠٦: ٢٢٣).

عليه توجد عدة خطوات لإدارة الأزمات من أهمها:

أ_ الأنكار الشامل للأزمة وعدم الاعتراف بتأثيرها تتضمن هذه الطريقة أن ينشر القادة الأمنيين أن الأوضاع مثالية وأنها تحقق إنجازات بارزة وتبين أن من يشكك في ذلك بأنه يعمل ضد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الأمنية حيث إن إدارة الأزمات عُرفت بأنها "العلم الذي يهتم بالتنبؤ والقدرة على التصدي لما هو محتمل لتقليل الأخطار وإزالة الأعراض والأسباب" (حجي،٢٠٠٥: ٤٢٩).

ب_ إدارة الأزمات خلال مراحلها، فالمرحلة الأولى ما قبل الأزمة يكون بالتخطيط وإعداد الخطط ورسم السيناريوهات لدرئها أما المرحلة الثانية أثناء الأزمة فيكون بتنفيذ الخطط المعدة مسبقاً ومتابعة الأزمة الأمنية وتطوراتها في حين أن المرحلة الثالثة ما بعد الأزمة فيكون بحصر الخسائر في الأفراد والمنشآت واعادة البناء وتقييم الإجراءات المتخذة (ابراهيم،٢٠١٥: ٣).

إن عملية إدارة الأزمات التي تضـطلع بها القوات الأمنية عند تعاملها مع الجرائم وبغض النظر عن نوعية الجريمة نجد الشرطة تقوم بدور مزدوج على اعتبار أنها جهة لتنفيذ القانون إضافة إلى إنها أحدى المرافق الإدارية العامة عليه تعد المهمة الملقاة على عاتق الشـــرطة بالغة التعقيد فتترتب عليهم مسؤولية جمع الادلة لحل وفك غموض الجريمة في الوقت بنفسه يقع عليهم واجب تقديم الخدمات إلى ضـــحايا الجريمة لذا يجب على الشـرطة إحداث نوعاً من التوازن بين هاتين المهمتين في سبيل إدارتها للأزمات الناتجة عنها (مؤتمر شرطة دبي،٢٠٠٤: ١٥).

ونرى أن أهم خطوات حل الأزمات هو عمل الاجتماعات التي تساعد في تبادل البيانات المهمة مما يساعد في الابتعاد عن صنع الازدواجية فالقيادة القوية والمتعاونة التي تركز على تقاسم القوة وتسهيل اتخاذ القرار لها أثر فاعل في صنع القرار.

المطلب الثاني

المسؤولية الجنائية المترتبة على القوات الأمنية عند إدارتها للأزمات

يعد مفهوم المسـؤولية جزءاً اسـاسـياً من عملية تنفيذ واحترام القانون وغالباً ما نجد أن حق ما يرتبط بالتزام متبادل وفي حال انتهاك مثل هذا الالتزام يمكن تحميل الشـخص الذي ارتكب العمل المسؤولية الجنائية.

فالمسـؤولية الجنائية تعني مسـاءلة الفاعل عن فعلته المباشـرة التي يتمثل فيها الفعل الإجرامي كما شـملت أشـخاص أخرين لم يسـاهموا مادياً في الجريمة لكنهم يعدون منخرطين فيها بواسـطة الوسائل المادية التي وضعوها بين أيدي الآخرين (يعقوب،٢٠٠٨: ٢١٧).

الفرع الأول

مسؤولية القوات الأمنية في الحفاظ على الأمن والنظام العام

الأمن في اللغة: نقيض الخوف وهو حالة توجد في الانســـان مثل وجودها بالجماعة ولها دوافع وعوامل كثيرة مثل الجوع والعطش والتنفس وغيرها من الدوافع الانسانية (قدورة،١٩٩٧: ١٦٣).

أما أصـــطلاحاً: فإن الأمن يعني الاســـتقرار والنظام وعلى الرغم من أنهما يتوقفان على القوة العسكرية للدولة الا أنهما يعتمدان على اقتصـادها واستقرار نظامها السياسي والاجتماعي (هلال ومسعد،٢٠١٢: ٢٨).

يعتمد الأمن على مجموعة من المقومات التي تشكل الركائز الاساسية في تحديد ما يراه صناع القرار ونستخلص هذه المقومات من عناصر القوة والقدرة وإمكانية توظيفها بحيث تستطيع تحقيق ما تنشـــده من الأهداف، فغالباً ما ترتكز خيارات صـــناع القرار على ما تواجهه من تحديات وتهديدات بما تملكه من مقومات تتمثل بالاقتصـــاد اولاً الذي يعد عماد قدرة الدولة على توفير ما يحتاجه المجتمع ودعم القدرة العســكرية بما يتوافر وبأســهل الطرق والإمكانية على تجنب فرض القيود والتهديدات الخارجية كما توجد المقومات السياسية والاجتماعية والأمنية والعسكرية التي من خلالها يمكن تأمين ما يحتاجه صـــناع القرار من عناصـــر مواجهة للتهديدات والتحديات التي تعصف بالأمن (عبد الامير،٢٠١٧: ٣٦).

إن للأمن أبعاد وهي مصـــدر قوته أو ضـــعفه واذا هُددت يصـــبح الأمن مهدداً وهذا ما رأيناه في العراق حيث أن ضـــعف تلك الأبعاد يهيئ ســـبل اختراقه منها البعد الســـياســـي والاقتصـــادي والاجتماعي والعسكري الذي هو أكثر أبعاد الأمن فاعلية والذي لا يمكن السماح بضعفه أبداً لأنه يؤدي إلى انهيار أمن الدولة وتعرضـها للتهديدات والأخطار ويمكن أن يؤدي بها إلى الاحتلال أو

الغائها وهذا ما حصل للعراق في ظل الاحتلال الامريكي وأيضاً قد يسمح للدولة الكبرى بانتهاك أمن الدولة الضعيفة مقابل أن تؤمنها من أخطار أخرى (جاسم،٢٠١٤: ١٨٧).

وعندها تبرز للوجود الأزمات الأمنية وذلك عندما يتعرض البلد لظروف أمنية خطيرة وتأزم الحدث الأمني مما يفرض على القوات الأمنية مزيداً من الأعباء لاحتواء الأزمات الأمنية منعاً لحدوثها.

وفي حال أخلال عناصر القوات الأمنية بأداء واجباتهم فإنه سيطبق عليهم قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم(١٤) لسنة (٢٠٠٨) المعدل حيث يجرم التصرفات غير المشروعة لمنتسبي قوى الأمن الداخلي فقد جاء في المادة(٢٩) منه (يعاقب بالحبس كل من قدم اوراقاً رسمية أو بيانات أو معلومات أو تقارير خلافاً للحقيقة وكان ذلك متعلقاً بالخدمة أو الوظيفة أو من توسط لتقديم ذلك إلى المافوق مع علمه بأنه مخالف للحقيقة) والمادة (٣١) منه تنص على:(يعاقب بالحبس ...كل رجل شرطة تغاضى عن ارتكاب جريمة كان بوسعه منعها ...)والمادة (٣٤)نصت:(يعاقب بالحبس ...اذا أهمل الما فوق مراقبة الما دون أو لم يخبر بالجرائم التي أرتكبها المادون ...).

وعليه يمكننا تعريف الأزمة الأمنية بأنها مجموعة من الأحداث التي تخل الأمن والتي تستدعي استنفار كافة الأجهزة الأمنية لأنهائها بأسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر المادية والمعنوية.

الفرع الثاني

مسؤولية القوات الأمنية عن انتهاك القانون

تتضمن مسألة انتهاك القانون من قبل القوات الأمنية عند ادارتها للأزمات مجموعة من المخالفات منها استخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية وانتهاك الخصوصية والفساد المالي والاداري وغيرها.

قد تلجأ الاجهزة الامنية إلى استخدام القوة المفرطة في التعامل مع المشتبه بهم عند القاء القبض عليهم وهذه معضلة أثرت في أداء تشكيلات ودوائر المؤسسة الأمنية العراقية (بركات،٢٠٠٦: ٣٦٥)، وقد تقوم الاجهزة الامنية باعتقال الافراد من دون سند قانوني او مبرر واحتجازهم لفترات طويلة دون توجيه تهم رسمية وهو من أخطر الظواهر في الحياة لجميع أبناء الشعب فتهدر بسببها الاموال والثروات والطاقات والوقت ايضاً فتعرقل أداء المسؤوليات لقادة الأجهزة الأمنية وتعطل انجاز الوظائف والخدمات (بركات،٢٠٠٦: ٢٤).

وفي حال مواجهة القوات الأمنية أي نوع من الأزمات الأمنية يجب عليها التعامل مع الارتباطات الخارجية من خلال عدم تعاملها مع أي جهة الا من خلال التنسيق مع الحكومة لما يتضمنه ذلك من انتهاك للقانون يجب على القوات الأمنية تجنبه (النسور وعباسي،٢٠١٤: ١٠٥٨).

ان القيادة الأمنية الفاعلة لها دوراً جوهرياً في إدارة الأزمات بكفاءة واقتدار ويقوم فريق الأزمة بجمع البيانات والمعلومات التي لها علاقة بالأزمة،(السهيلي،٢٠١٩: ٥٦٢) ويجب على من يعمل في فريق إدارة الازمة الالتزام بالأوامر وبخلافه سيتعرض من يخالف تلك الاوامر إلى أحكام قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم ١٤ لسنة٢٠٠٨ ايضاً عالج المشرع العراقي مساءلة انتهاك القانون من قبل الأجهزة الأمنية حيث وضع مجموعة من الإجراءات القانونية بحق

المتورطين فيما يخص التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة للكرامة الانسانية وايضاً ما يمس الحريات الاساسية إذ إن المادتين (٣٣٣و٤٢١) من قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة(١٩٦٩)المعدل أشارتا وبشكل واضح إلى معاقبة كل من استخدم أشكال التعذيب سواء بالفعل أم التحريض عليه إضافة إلى ما جاء في الدستور العراقي النافذ لسنة (٢٠٠٥) في الباب الثاني منه .

وترى الباحثة من الامثلة على انتهاك القانون من قبل الاجهزة الامنية عند ادارتها للازمات كثيرة منها استخدام القوة المفرطة وايضا الاعتقالات التعسفية ومنها التجاوز على الحريات العامة وكذلك التمييز في المعاملة ومنع حرية تداول المعلومات والرقابة على وسائل الاعلام مما يحد من حرية التعبير.

الفرع الثالث

نماذج من أزمات تعرض لها العراق

تعرض العراق لمجموعة من الأزمات سببها المتغيرات السياسية والديمقراطية والتغير السياسي لحالة الحكم وانتقاله من حكم ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تعددي بما يسمى بدولة المؤسسات وفيما يلي نستعرض بعض الأزمات التي تعرض لها العراق:

ا_ الإرهاب: سابقاً تعرض العراق لعمليات إرهابية بما فيها قتل وتدمير أدى ذلك إلى انهيار مؤسسات الدولة (جهاز مكافحة الارهاب،٢٠٢٠: ١٠).

ب_ الصراع السياسي: وما تضمن من خلافات بين الأحزاب وضعف العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم مما أضعف السلطة (مراد،٢٠١٢: ٢٠٧).

ت_ الأزمات الأمنية: وتشـــمل عدم الاســـتقرار الأمني لبعض المحافظات ســـببها التفجيرات والأعمال الإرهابية كذلك أزمة الأطفال الذين ولدوا من أفراد عصـــابات (داعش) الإرهابية ايضـــاً أزمة الخلايا النائمة التي لها خطورة على الاســـتقرار الأمني (الخفاجي،٢٠١٢: ٢٨١) وازمات اقتصادية: وتشمل عدم امتلاك الرؤية والقدرة للافادة من مواردنا الطبيعية وتنميتها وأيضا ضعف المنافســـة العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وايضـــا عدم القدرة على تحقيق الاوضـــاع التي من شـأنها زيادة الدخل القومي والعدالة في توزيعه فضـلا عن غياب الرؤية الوطنية المشـتركة حول المصالح الاقتصادية (النسور وعباسي،٢٠١٤: ١٠٥٢)

ج_خروقات الأمن الســـيبراني: وهو عبارة عن حادث أمني ينطوي على فقدان الســـيطرة او الاختراقات أي الكشـف غير المصـرح به حيث يقوم شـخص ما غير المسـتخدم المصـرح له بالوصـــول إلى معلومات أمنية يؤدي إلى ســـرقة البيانات أو التلاعب بها أو اختراق الأنظمة الحكومية وعليه يســتوجب على عناصـــر القوات الأمنية من مســتخدمي البيانات والأنظمة في المؤســـســـة الأمنية اتباع مبادئ حماية البيانات كتحديد كلمة مرور قوية وتجنب فتح الروابط المجهولة اضافة إلى عمل نسخ احتياطية للبيانات (السمحان،٢٠٢٠: ١٥).

وترى الباحثة أن ما تعرض له العراق من أزمات ليس ما تم ذكرهُ فقط وإنما تجد أزمات أخرى لا يســـع ذكرها منها أزمة المياه وانتشـــار المخدرات وتزايد القتل والانتحار وأزمة النازحين وأزمة حصر السلاح بيد الدولة وغيرها .

(الخاتمة)

بعد أن انتهينا من اكمال بحثنا الموسوم (المسؤولية الجنائية للقوات الأمنية في إدارة الأزمات) توصلنا إلى عدة استنتاجات ومقترحات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولا: الاستنتاجات:

١) لمواجهة الأزمات من قبل القوات الأمنية يجب الادراك والاقتناع بوجود المخاطر والأزمات.

٢) أن وضع خطة بديلة يعظم من تحقيق الاهداف في اطار الظروف المحيطة.

٣) على الرغم من تميز الأجهزة الأمنية في احتواء الأزمات بعد وقوعها الا أنها تحتاج إلى تعزيز عملها بالشكل الأمثل لمواجهة التحديات.

٤) وضع متطلبات تنظيمية للأزمة مع مراعاة تكيف الأجهزة الأمنية مع التغيرات المصاحبة للقرارات عند تنفيذها.

٥) عدم تعقيد الاجراءات وتبسيطها وهذا ما يتطلب الابتعاد عن كل ما من شأنه تعقيد الامور حيث يصنع نوعاً من الارباك وعدم الفهم والوضوح مما يتطلب وضع الانظمة وسن القوانين التي تسهل عملية إدارة الأزمات.

٦) من المتطلبات الضرورية والمهمة لتنفيذ القرارات وللحيلولة دون تعارض الاجراءات وللتأكد من أن العمل يجري بيسر وسهولة وتناغم شديد يجب التنسيق بين فريق إدارة الأزمة والقيادات الأمنية العليا ذات العلاقة بالأزمة.

٧) لا يمكن معالجة الأزمة والتعامل معها الا من خلال توافر أعضاء الأزمة إذ أن توفرهم يؤدي إلى التنسيق وتبادل الآراء والاطلاع على المستجدات المرافقة لتطور الأزمة وهذا يمكنهم من

اتخاذ قرارات مناسبة وآنية وتحقق المراقبة الفعالة لكل ما يجري من تطورات ومن استشراف مستقبل الأزمة وتذليل الصعاب التي تصاحبها.

٨) من الأمور المهمة لمعالجة الأزمة هو تفويض السلطة فقد تضطر الاحداث إلى اللجوء لاتخاذ قرارات حاسمة ومناسبة وبشكل سريع دون انتظار الشخص المسؤول الذي تقع هذه القرارات تحت مسؤوليته مما يحقق استمرار العمل بلا توقف ودون اضاعة الوقت وحدوث الارتباك.

٩) الأزمة عبارة عن نقطة تحول في موقف مفاجيء يهدد المصالح وفي وقت قصير تلزم معه اتخاذ قرار محدد لمواجهتها تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة.

(المقترحات)

١) نقترح استحداث مديرية عامة لإدارة الأزمات في العراق يكون ارتباطها برئاسة الوزراء بشكل مباشر وأن يكون أفرادها مستقلين لا ينتمون لأي جهة سياسية وينصب عملها وضع الحلول واعداد الدراسات للأزمات التي يمر بها العراق الآنية والمستقبلية.

٢) ضرورة ادراك المؤسسات الأمنية وصانعي القرار بأهمية إدارة الأزمات ووضع خطة طوارئ.

٣) ضمان تطبيق خطة إدارة الأزمات من قبل القوات الأمنية بقوانين مسنة لذلك وكذلك تحديد جهة معينة مسؤولة لوضع الخطط وتنفيذها.

٤) ضرورة دراسة الأزمات الطارئة والعوامل المحيطة بها سواء كانت خارجية أم داخلية مع تحديد الفرص المتاحة لحلها أو القيود المفروضة .

٥) إن التخطيط لحل الأزمات هو الاطار العام الذي يجب أن يعمل فيه القادة الأمنيين من خلال قيامهم بالاعمال الموكلة اليهم باتجاه مواجهة الأزمات وهو المنهجية العلمية التي من شأنها أن تبعد الأزمة عن العشوائية والفوضى في أتجاه القرارات.

٦) من الامور المهمة للقوات الأمنية في ادارتها للأزمات التخطيط والتنظيم والوقوف ومتابعة الدور المتنامي لنظم المعلومات الرقمية إضافة إلى دور التخطيط والقيادة والسيطرة في مواجهتها للأزمات.

٧) ضرورة مراجعة القوانين السيبرانية العراقية الحالية وتحسينها لغرض معالجة التهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني العراقي إضافة إلى ذلك إنشاء برامج تهدف إلى بناء قدرات القوات الأمنية التنفيذية.

٨) باتت الأجهزة الأمنية بحاجة ماسة لإعادة هيكلة شاملة وذلك لرفع قدراتها التنظيمية والتقنية لاحتواء ما يواجهها من أزمات أمنية مما يسهم في تعزيز آليات وقاية المجتمع من آثار تلك الأزمات.

(المصادر العربية)

١. الحجي، احمد (٢٠٠٥): الإدارة التعليمية والإدارة المدرســـية، (ط. ١) دار الفكر العربي، القاهرة.

٢) ابراهيم، احمد لطفي (٢٠١٥): خطة إدارة الأزمات والإخلاء في حالات الطوارئ ، جامعة دمياط، كلية الزراعة، مصر.

٣) جاسم، احمد فاضل (٢٠١٤): عدم الاستقرار المجتمعي ما بعد (٢٠٠٣) ، المجلة السياسية الدولية العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

٤) السهيلي، جميل سلمان (٢٠١٩): معوقات إدارة الأزمات في الحوادث الأمنية، المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

٥) الخفاجي، سامي (٢٠١٢): الاحتلال الامريكي ومستقبل العراق، دار أمنية للنشر والتوزيع، عمان.

٦) عبد الامير، سهاد عبد الحسين (٢٠١٧): الوعي السياسي وأثره في الأمن الوطني العراقي بعد العام (٢٠٠٣) ،رسالة ماجستير، معهد العلمين، النجف ، العراق.

٧) جهاز مكافحة الإرهاب: الاســـتراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب،٢٠١٥_ ٢٠٢٠، جمهورية العراق.

٨) فهمي ، عبد القادر محمد (٢٠٠٦): المدخل إلى دراسة الاستراتيجية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن.

٩) الحربي، عبد الكريم عبد الله (١٩٩٩): دور مشاركة الشباب في دعم الاجهزة الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٠) هلال، د.علي الدين ومسعد، نيفين (٢٠١٢): النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

١١) قدورة، عمر احمد (١٩٩٧): شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الامن، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

١٢) مراد، علي عباس (٢٠١٢): بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق ، مجلة حمورابي، العدد(٤)، بغداد، العراق.

١٣) المصري، علي(٢٠٠٥): إدارة الأزمات الامنية في ضوء المتغيرات المعاصرة ، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء.

١٤) النسور، محمد جميل وعباسي، علا غازي (٢٠١٤): الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة الحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد (٤١)، جامعة البلقاء، الاردن.

١٥) يعقوب، محمود داود (٢٠٠٨): المسؤولية في القانون الجنائي الاقتصادي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

١٦) جاد الله، محمود (٢٠١٠): إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن.

١٧) مؤتمر أكاديمية شرطة دبي الدولي (٢٠٠٤) ضحايا الجريمة، الامارات العربية المتحدة.

١٨) السمحان، د. منى عبد الله (٢٠٢٠): متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الادارية بجامعة الملك سعود، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

١٩) بركات، ياسر خالد (٢٠٠٦): الفساد ومفهومه ومظاهره وأسبابه، مجلة النبأ، العدد(٨٠)، بغداد.

٢٠) جعفر، د.يونس (٢٠١٧): أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات، بحث منشور في مجلة جامعة الاقصى، العدد الاول ، المجلد (٢١)، فلسطين.